

الموقف الصناعي في مصر

مختصرة صاحب مع دد على أمين يحيى باشا

كان محمد على الكبير الرائد الأول في ميدان التحول الصناعي في مصر فقد نهض بجميع مرفق البلاد الصناعية في المدة التي تولى فيها الحكم نهضة حي موضع إعجاب ونفخ إذا قارنا ما تم في هذه النهضة على قصر مدتها بما حدث في أي أمة أخرى، ويكفي للاستشهاد على هذا ما ورد في تقويم النيل للرحوم أمين سمي باشا أنه كان يوجد في مصر في ذلك العهد ٢٢ مصنعا في الوجهين القبلي والبحري لغزل ونسج القطن والكتان والنيل والحرير والصوف للأقمشة والسجاجيد، وكانت تلك المصانع تنتج سنويا نحو ٧ ملايين ثوب من المنسوجات وكان بمصر مصانع للطرايش والزجاج والسيراميك والحديد والأسلحة وصب المدافع ومعامل البارود والنشادر والشبة والجلود وقلاع المراكب والملابس والآلات الهندسية والجراحية والشمع والورق والصباغة، هذا بخلاف الترسانة الكبرى في الاسكندرية وترسانات أخرى ببولاق وأسيوط والسويس وسائر بالسودان .

إلا أن الحال في أواخر عهد محمد على باشا لم تكن تدعو إلى الاطمئنان على مستقبل تلك الصناعات بسبب اعتلال صحته ، والظروف السياسية التي أحاطت بالبلاد في أواخر حكمه والتي استمرت بعد ذلك بالرغم من مقاومة الحديوي اسماعيل ومجهوده العظيم . فلم يكدهم في الربع الأخير من القرن الماضي حتى عادت مصر للاقتصار تقريبا على الزراعة وأصبحت صناعات حايج القطن وكبسه والسجاير والسكر قليلة الثمر للثروة القومية . كانت بلاد تصدر قطنها وتستورد تقريبا جميع السلع المصنوعة الضرورية لأهلها وبعض المواد الأولية اللازمة لحياتها الاقتصادية كالوقود من الفحم وبترول . أما الصناعات التي استطاعت الثبات فيما عدا صناعة السكر التي عانت بعض المتاعب — فهي صناعة السجاير التي نهضت بعدئذ وأصبحت

صنعة حسنة لتجارة طيبة من تجارات التصدير التي تسجل للصناعة المصرية اسما جيدا في الخارج على أن ضرائب الانتاج التي فرضت في ذلك الوقت لم تكن مصحوبة بحماية جمركية كافية بسبب تنفيذ الاتفاقات التجارية القائمة مما أضر بكثير من صناعاتنا في لحظة كانت تحتاج فيها إلى التدعيم والرعاية . وتعرضت في البلاد طائفة من أصحاب الحرف منذ أواسط القرن الـ ١٩ ولكن منافسة الصناعة الأوروبية الكبيرة منافسة متزايدة الضغط جعل نموها أمرا بطيئا شديد الصعوبة .

ثم جاءت حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ بفعلت البلاد في شبه عزلة عن الخارج حيث كانت تستورد المنتجات التي تحتاج إليها فاضطرت أمام صعوبات الاستيراد وارتفاع أثمان المنتجات الأجنبية الفاحش إلى تجربة صنع السلع الضرورية

التي كانت تستوردها قبلا - كما أنه كان على البلاد أن تسد إلى جانب احتياجاتها الخاصة احتياجات الجيوش المتحالفة التي قدمت إليها . وهكذا نشأت ونمت عدة صناعات مختلفة . على أنه عندما انتهت الحرب ورجعت المبادلات التجارية إلى جريانها العادي وذهبت الظروف الطارئة التي خلقت تلك الصناعات حتى أصيبت العمالة الناشئة بضربة شديدة واختفى أغلب تلك الصناعات الجديدة .

أما الفترة بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠ مع أنها امتازت بجودة محمولات القطن التي بيعت في الأسواق الخارجية بأثمان حسنة فإنها كانت فترة أزمة حادة للصناعة المصرية . على أن سنة ١٩٣٠ كانت سنة مهمة في تاريخ البلاد الاقتصادي . ففي ١٤ فبراير من تلك السنة بدأ تنفيذ التعريف الجمركية الجديدة مما أدى إلى اندفاع في النشاط الاقتصادي . وكان ذلك التاريخ معاهدة حقبة فقيه انتهى أجل الاتفاقية الدولية التي كانت تحول دون تعديل التعريف الجمركية . وكانت السلطات المصرية قد انكبت منذ سنوات على دراسة التعريف الجمركية الجديدة لتحقيق أغراض البلاد من الناحيتين الاقتصادية والمالية . وقد جاءت في تلك السنة الأزمة الاقتصادية العالمية التي أساءت إلى تصريح أقطاننا ونزلت بأثمانها نزولا خطيرا . فخرمت البلاد من أرباح محصولها الأساسي الذي كان يأتي لها بالأموال اللازمة لمشترياتها من الخارج .

وكان في مقدمة الصناعات التي نشأت في تلك الفترة صناعات النسيج والربوب والصبايون والصناعات الكيماوية على وجه العموم ثم البيرة والكحول واورش الميكانيكية وقد بلغ بعض هذه الصناعات قبيل الحرب الحصة من حصة الإنتاج ما كان ضئيلا واهتجت البلاد تدور في الصناعة المحمية ما يسد الجوف الأكر من حاجتها من المنتجات الأساسية .

وقد صاحب اتهاج مصر هذه السياسة الاقتصادية الجديدة ومحاولات كفية نفسها تعبيرا في الاتحادات الاقتصادية في ذلك المدة زرع كانت أم صناعية فساد العالم منذ عام ١٩٣٠ انكماش الجحوظ في المبادلات بحرية وعزلة أخذت تشتد في جميع الدول ومن ثم تبدلت مبادئ الحرية الاقتصادية إلى Isolationism التي طغت في الفترة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ بالاتجاه إلى السياسة الاقتصادية التي عرفت بالاكفاء الذاتي Self-sufficiency

في هذا الجو الاقتصادي ولدت الصناعة المصرية الحديثة . وقد تجلّى أثر هذا التطور الصناعي في زيادة وارداتنا من الآلات والمكينات ومواد الوقود والزيت الصناعية وانخفاض المستورد من السلع المصنوعة .

وعلى أن نقول إنه بينما بلغت الضرائب الجمركية في كثير من البلدان حدودا مرتفعة ظلت الضرائب المصرية في مجموعها تمتاز بالاعتدال مما يمكن معه التصريح بأن تقدم الصناعة في البلاد لم يكن مفتعلا بل جاء نتيجة تطور طبيعي لازم وقد بدت أعمية الصناعة من ذلك الوقت وأصبح من المسلم به أنها تفوق الزراعة كعامل من عوامل إنماء الثروة القومية . وقد شاهدت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ثم أوروبا الوسطى وبقية أمريكا فالشرق الأقصى زيادة مطردة في الدخل القومي مايرت نهضتها الصناعية بجانب ذلك تبين أن الصناعة عامل حيوى في رفع مستوى معيشة الجماهير العاملة فهي تثقفهم وتجمعهم جماعات وتبث فيهم معنى الحياة الجماعية والوعى الاجتماعي .

تم جاءت الحرب العالمية الحاضرة فوجهت البلاد بظروف أشد صعوبة مما جابهها في حرب ١٩١٤-١٩١٨ من تعذر حصولها من الخارج على السلع المصنوعة اللازمة لها ولتقوات الحلفاء الموجودة بها إلى غلاء تلك السلع غلاء شديدا . مما أدى إلى انجاء الجهود إلى تعزيز أغلب الصناعات الموجودة بالبلاد واتوسع فيها واقامة مصانع جديدة لزيادة الانتاج بها حتى تستطيع مقابلة المطالب المتزايدة .

حكذا تطورت أعمال كثير من شركاتنا الصناعية خلال الحرب الحاضرة تطورا يبشر بالخير وزاد إنتاجها زيادة كبيرة وصار نصيب الصناعة من ثروتنا القومية يزيد أهمية على أهمية يوما بعد يوم .

كما أن الصناعة أصبحت حافزا له خير الأثر على الزراعات التي تعتمد عليها .

على أن من أهم الصناعات التي زاد إنتاجها زيادة كبيرة تذكر صناعات غزل ونسيج القطن ومن حسن الحظ أن بعض مصانع الغزل والنسيج التي كانت قد أنشئت قبيل الحرب تم اعدادها وأصبحت اليوم تساهم في هذا الانتاج الوفير . وستكون صناعات صباغة الأقمشة وطباعتها وصناعة الملابس الداخلية وصناعات الأقمشة الصوفية والحرييرية من بين الصناعات التي يتوقع لها نجاح حسن في المستقبل .

وصناعة الجوت من أهم الصناعات الجديدة وليدة هذه الحرب . وقد كنا نستورد فعلا نحو ٢٥ ألف طن من أكياس الجوت من الهند سنويا لتعبئة مختلف منتجاتنا الزراعية . فهذه الصناعة المصرية الجديدة ستسد جزءا وافرا من حاجة البلاد وستكون في الوقت نفسه عاملا مشجعا على زراعة جديدة رابحة .

هذا على أننا نجد أنه مع التقدم الكبير الذى أصبناه خلال العشرين عاما الأخيرة فما زال مستوى حياة جماهير السكان شديد الانحطاط ومعدل إنتاجهم ضعيفا فرجع هذا المستوى فرض واجب إذا كنا حقا نسعى إلى تقدم بلادنا وحيرها وقد كثر الحديث لدينا حول مختلف المسائل بينما تجوهرت مسألة على أكبر جانب من الأهمية مسألة متجاهها بأشد المشاكل تعقدا لولم نستعد لها من الآن الاستعداد الكافى ونوجد لنا العلاج لنعامل لحسم — تلك هى المسألة الديموجرافية مسألة زيادة السكان بالبلاد .

إن عدد السكان سيمصل فى خلال العشرين سنة المقبلة إلى ما ينوف عن ٢٠ مليوناً وهذا تقدير نظرى لا غير لم ندخل فيه احتمالات تحسن الأحوال الصحية فى البلاد وانخفاض نسبة الوفيات عامة ووفيات الأطفال بنوع خاص بتأثير التدابير الصحية التى تتخذ لمكافحة الأمراض وتحسين المستوى الصحى العام . وحتى لو زادت مساحة الأراضى الزراعية فإن زيادة الإنتاج الزراعى أن تجارى بحال من الأحوال لزيادة السريعة المتوقعة فى عدد السكان . والحل الوحيد هو الاتجاه نحو الصناعة مع الإبقاء على الزراعة والعناية بها . والصناعة لنا ليست ضربا من المستحيل كما قد يتوهم البعض وليست هى ميلا إلى سياسة الاكتفاء الذاتى بل هى ضرورة لازمة لحل المشاكل الخطيرة التى ألحنا إليها ولتأمين مستقبل البلاد . فالصناعة أصبحت بالنسبة لمصر ممما لنشاطها الزراعى وعامل اتزان فى كيانها الاقتصادى . على أن التحول الصناعى لن يتقدم فى البلاد إلا إذا قامت فيها الأحوال الطبيعية الملائمة لنموه . أما قصر الاعتماد على حماية جمركية مبالغ فيها فضرره على الاقتصاد القومى أكثر من نفعه . ولم جرت النزعات الوطنية العمياء إلى مشاكل دواية وحروب مدمرة ومصر بما لديها من مواد أولية وتوفر مزايد فى الوقود وما تتمتع به من موارد القوى المائية ومن أيد حاملة قد حازت الشروط الصالحة لتقدم عدد من الصناعات . بقى أن نعين تلك الصناعات وعوامل إنعاشها والمشاكل المتنوعة التى تنشأ من وراء هذا النشاط الجديد للاقتصاد المصرى .

والصناعات القابلة للنجاح هى على الخصوص التى توجد فى البلاد المواد الأولية اللازمة لها . والصناعات التى يمكن تصريف إنتاجها فيها — فإن اجتمعت هاتان الميزتان كان نجاحها وازدهارها محققا . وأول المواد الأولية التى تحظر بالبال فى قطر زراعى كمصر هى المحاصيل الزراعية . وإذا كان القطن والأرز والحبوب قد أثمرت صناعات لإعدادها منذ عهد مبكر وغزل ونسيج القطن منذ عهد قريب فإن الصناعات الغذائية مازالت بعد فى دور الطفولة وهى تبشر بفرص طيبة . لقد ساعدت الحرب الحالية على إنشاء عدد من الصناعات أتت بأرباح بأن تنظم لإنتاجها على أسس علمية حديثة .

وأن تقدم سبل المواصلات وما تتمتع به مصر من مناخ مناسب رقيق يوجب علينا دراسة وسائل التمثل بالثلاجات برا وبحرا وجوا للخضروات والفواكه والزهور إلى البلاد التى

تطلبها في بعض المواسم . وكلما انتظم تصدير الحاصلات زادت أرباحنا القومية . وهذه صناعة الجلود ما زالت بعد في طور مبكر فإذا استعملنا فيها أحدث الطرق الفنية واستخدمنا الفنيين اللازمين وحسننا إنتاج وتربية الماشية لوجدنا إلى نتائج مرضية .

ثم إن ازدياد التعليم وتقدم الصناعة نفعها في البلاد وطابع العمل الصناعي لتجعلنا نعتقد أن اليد العاملة لن تكون في المستقبل القريب أقل درجة من مثيلاتها في البلاد الأخرى . ولكن ما ينقصنا على وجه الخصوص هو الفنيون سواء العمال المهرة منهم أو رؤسائهم الإخصائيون وهنا أقول في منتهى الصراحة كم أود لو كانت لدينا سياسة لتنظيم المهاجرة إلى مصر أكثر ملاءمة لحاجة البلاد . هم إن الواجب يقضى بحماية أصحاب المهن والحرف من أهالي البلاد ولكن هناك حالات كثيرة يكون فيها الترخيص بدخول البلاد ولو لمدة معينة محدوده لبعض طبقات الفنيين الأجانب عاملا من عوامل تقدم الصناعات الموجودة وإنشاء صناعات جديدة تلك الصناعات التي لا يوجد الإخصائيون اللازمون لها لدينا .

وهذا ما حدث في تركيا حيث أصبح لديها صناعات قيمة يشرف عليها ويستثمرها أبناء البلاد بعد أن تشبعوا بفن أولئك الأجانب الإخصائيين حقيقة أن الحرب أفادتنا من هذه الناحية فائدة جزيلة فإن الورش التي تعمل لحساب السلطات العسكرية كوّنت عددا عظيما من العمال يبلغ عددهم نحو ٣٥٠ ألف مهروا في صناعة وإصلاح قطع غيار الآلات والسيارات والدبابات والطائرات وغيرها ويمكن استخدامهم في نشاطنا الصناعي المقبل والانتفاع بما اكتسبوه من خبرة ومراة . ولكن تلك النتيجة ضئيلة بالنسبة للعدد الكبير من العمال المهرة اللازمين لما ننشده من التطور الصناعي . فعلينا أن نستجلب الفنيين من الخارج كلما دعتنا الحاجة كما ينبغي أن نهتم كل الاهتمام بتدعيم وتقديم الدراسات الهندسية وإيقاد البعثات إلى البلاد الصناعية الراقية وتعميم مدارس الفنون والصناعات بجانب كل مهندس أو رئيس في ورشة استدعو الحال إلى وجود مئات من العمال والأسطوانات في الميكانيكا والكيمياء والكهرباء الخ . ونذكر في هذا الباب أن هذا النقص كان يوضع عناية محمد علي الكبير في أول نهضتنا الصناعية فكان يستجلب من الخارج من مهندسين وأسطوات لإدارة مصانعه وكان يفرض عليهم تعام المصريين حتى أنه كان يعطيهم مرتبتين مرتبا على العمل الذي يقومون به في المصانع ومرتبا على التعليم وكان المرتب الثاني عادة أكبر من المرتب لأول ويزداد كلما حسنت النتيجة . ولم يقف محمد علي عند هذا الحد ، بل كان بجانب الطلبة الذين يرسلهم إلى أوروبا لدراسة العلوم المختلفة يرسل نثات من الأسطوات إلى المصانع الأوروبية الشهيرة لإنقاذ الصناعة .

وكان يأمر الطلبة المصريين بترجمة الكتب الفنية التي يدرسون عليها إلى العربية وإرسالها إلى مصر . وعند عودة الطلبة من أوروبا يحملهم محل الأوروبيين ويكلف هؤلاء بالتفتيش عليهم حتى يطمئن عليهم كما كان يلزم هؤلاء لأوروبيين بدراسة اللغة العربية وكان يعطيهم مترجمين لمساعدتهم على التحدث بالعربية في أقرب وقت مستطاع .

وأخيرا علينا على وجه الخصوص أن نعجب إلى الشباب قضية الصناعة وتوسعها في البلاد وأن نريه الفرص التي تتفتح أمامه في ميدانها . لقد كلفنا تحويل الشباب عن التزامى على وظائف الحكومة جهودا مضنية فنلزمنا جهودا مماثلة لتوجيهه الى هذه الماحية الجديدة من نواحي النشاط الاقتصادي في البلاد — وفي هذا نفع له وخدمة للوطن .

أما المسألة الثالثة مسألة رؤوس الأموال فإن معظم هذه كان قبل الحرب خارج البلاد ثم جاءت الحرب الحالية فزادت من ثروتنا زيادة كبيرة لا نزاع فيها كان من نتيجها أن استعدنا جزءا هاما من أسهم صناعاتنا فهذه العملية يجب أن تستمر باطراد ويجب أن نصبح وحدنا تدريجيا أصحاب صناعاتنا . ولكن هذا لا يكفي فكما رأينا نطلب التوسع الصناعي في مصر عقب الحرب رؤوس أموال عظيمة تساهم الدولة بجزء منها على هيئة مشروعات ذات منفعة عامة ولكن النصيب الأوفر يجب أن يكتب به الأفراد . ورؤوس الأموال متوفرة في البلاد بل هي أوفر مما كانت في أى حقبة من حقبات تاريخنا لدرجة أننا لا يجب أن نلجأ في المستقبل الى الخارج للحصول على الاعتمادات الموسمية الكبيرة لتحويل محاصيلنا القطنية . ولكن أغلب رؤوس الأموال هذه أموال ادخار الاستثمار . أن أغلب بلدان أوروبا عانت ويلات الحرب وشقاء الاحتلال العسكى وظلالنا نحن بعيدين نسبيا عن أتون المعركة فزادت ثرتنا القومية من انقاص وارداتنا والاحتفاظ بأموالنا داخل البلاد ومن وجيد عدد كبير من قوات الحلفاء لدينا . ويلزمنا

ثم إن التروات المعدنية ليست معدومة في مصر إذ الى جانب المنجنيز والفوسفات اللذين يستثمران الآن على أساس تجارى توجد لدينا موارد هامة للحديد لم تستغل لآن .

فاذا نفذت مشاريع توليد القوى الكهربائية من مساقط خزان أسوان وما يتبعها من إنشاء مصانع المواد الكيماوى أصبح استثمار مناجم الحديد بالصعيد من أهم مشاغل سلطاتنا ورجال الأعمال لدينا . على أن مصنع المواد الكيماوى المشار اليه لن يسد حاجة البلاد كلها التي بلغت أكثر من ٥٠٠٠٠٠ طن سنويا قابلة لزيادة مطردة . وهناك فكرة مشروع آخر ظهرت غداة الحرب وحالت دون تحقيقها الظروف الاستثنائية الحاضرة تلك هي فكرة مصنع للتترات بالقرب من القاهرة لاستكمال ما ينتجه مشروع أسوان . ثم الانتفاع بمساقط أسوان سيمكنا من كهربة جزء من خطوطنا الحديدية ومصانعنا بالوجه القبلى .

أما استثمار منابع البترول في مصر فيرجع الى بضع عشرات السنين على أنه منذ نشوب الحرب الحالية زاد إنتاج آبار البترول زيادة عظيمة . ولن ننظر طويلا حتى يبلغ إنتاجنا ما يترب من مليونى طن . فالبترول وكهرباء خزان أسوان سيتيحان لنا الى حد بعيد الاستغناء عن استيراد الوقود من الخارج ويحلان عقدة من أهم العقد التي كانت تقف في وجه التحول الصناعي في البلاد . كما تقوم على البترول ومشتقاته صناعة هامة من الصناعات الكيماوية .

واستأعنى أن كل الصناعات وليدة الظروف الاستثنائية سبق كلها بعد زوال تلك الظروف على أنه من الخطأ الظن أن مصيرها كلها إلى الزوال. فليست تنقصا المواد الخام لتوئمتها من بؤسفات طبيعي وشبة ومجنز وصودا و ملح الخ . فإستقصنا هو المعدات الحديثة والفنيون الاختصاصيون لاستغلالها على أسس علمية فيية سليمة وصناعة الورق أيضا لديها ظروف صالحة لازدهارها ثواردها الأولية موجودة في البلاد والسوق المحلية على استعداد لاستهلاك منتجاتنا كما أن معدتنا لا تقل عن مثيلاتها في الخارج ولو أن الفنيين الالازمين ينقصونا غير أن هذه ليست من العقبات التي لا يمكن التغلب عليها . كما أن صناعة الجوت التي أثبتت على ذكرها آتفا من الصناعات التي يتسع أمامها مجال النمو . والمشاكل التي تواجه الصناعة المصرية على أنواع ثلاثة المواد الخام والأيدى العاملة ورؤوس لأمول .

والمواد الخام كما بينا لا تنقصنا . غير أنه يحسن أن نعرف بأننا لا نعرف موارد بلادنا بعد معرفة كاملة . وإذا عرفنا أن الكشف عن عدد كبير من ثرواتنا الطبيعية لم يتم إلا أخيرا أدركنا ما يحتمل أن يكون في جوف تربتنا من ثروات مخبوءة أخرى . فعلينا الشروع في أعمال واسعة النطاق للكشف والتنقيب . وإقامة معامل مجهزة بأحدث المعدات يشرف عليها فنيون من ذوى الكفاءة للمعاونة في أعمالها هذه . وإذا كانت مجهوداتنا في ميدان الأبحاث الزراعية قد أثمرت ثمرا حسنا فاننا لم نقم في ميدان الصناعة من هذه الناحية بعمل كاف . وقد كثرت اللفظ حول معهد أهلى للأبحاث بسد هذا النقص ولكن المشروع ظل حبرا على ورق كما ظل التنقيب عن ثرواتنا واستثمارها في طور الأعمال الخاصة المحضة . أن الزمن أصبح لا يسمح بمجرد الاعتماد على المجهود الفردى الخاص في التنقيب عن منابع الثروات الطبيعية وتشغيلها بل أصبحت المصلحة العامة تقضى أن يقع العبء الأكبر على عاتق الدولة فهي قادرة على الانفاق عن سعة واقترار نفقات قد لا تأتى بثمرها إلا بعد وقت طويل وعناء كبير ، وقد أنشئت في مصر عقب الحرب العالمية الماضية مصلحة التجارة والصناعة ملحقة بوزارة المالية وتحولت المصلحة بعدئذ الى وزارة التجارة والصناعة ما برحت منذ نشأتها تتمهد النهضة الصناعية في البلاد وماهى في الوقت الحاضر تمد الحركة التجارية والصناعية لدينا بما تحتاج اليه من تشجيع ورعاية . ومعالي الوزير يدرك خيرا إدراك احتياجات الصناعة المصرية ويعمل وحضرات معاونيه بهمة صادقة وعقيدة خالصة على إجابتها وإنى أسأل للجهد المبارك كل النجاح والتوفيق .

أما مشكلة الأيدى العاملة فنتنعم بنفسها إلى قسمين : فالأيدى العاملة الغير المتخصصة موفورة ولو أنها تحتاج إلى بعض التحسن . والسبب في ذلك راجع إلى قرب عهدها بالصناعة . استخدام هذا الثراء الكبير للاستفادة من منافع اثره النفيسة التي لم تستغل بعد ولتنفيذ المشروعات الصناعية الكبرى من استنباط الكهرباء من مساقط خزان أسوان وغيرها إلى صناعة صناد الترات واستغلال منابعها المعدنية وصحارينا الخ .

ثم يجب علينا استمالة الشباب المصرى إلى الصناعة وإلى التلم والتمرن ليكون لدينا الأيدى الحاذقة الماهرة اللازمة للصناعات . كذلك يجب أن نوجه رؤوس الأءوال الحرة الموجودة

بالبلاد الى إنشاء الصناعات الحديدية وتقوية الصناعات الموجودة . ومن رأى أن هذا لن يكون هينا لأن أغلب أصحاب تلك الاموال من فئات الزراعة وصغار المدخرين وهؤلاء اعتادوا عدم الميل الى المساهمة في العمليات الصناعية التي يرون فيها نوعا من المجازفة . ولكن على قادة البلاد ورجال الأعمال تسديدهم صوب هذه الأهداف فهي وحدها التي تسمح للبلاد أن تقيم صناعاتها بنفسها . إننا نشهد تحولاً في حياة مصر الاقتصادية ويجب على قادتنا ورجال الأعمال لدينا أن يكونوا شديدي اليقظة حتى يتجنبوا من صحة نمو صناعاتنا وسلامته فلا يكون نمواً مصطنعاً بل طبعياً ولا يشجعوا إلا القادر من الصناعات على البقاء والثبات والذي لا يحتاج إلى حماية بحركية إلا إذا تطلبت الضرورة الملحة ذلك .

وأمام مصر فرص صناعية جديرة بالدراسة والبحث ففضلاً عما ينتظر لصناعاتنا الموجودة من توسع ووسوخ نجد لدينا الظروف الملائمة لقيام عدد جديد من الصناعات الضرورية لنقدم البلاد ولازدهار اقتصادنا القومي ومن هذه :

١ — صناعة السماد — تقدر قيمة السماد الذي كنا نستورده سنوياً في سني ما قبل الحرب بنحو ٣ ملايين من الجنيهات أى بنحو ١٠٠ مجموع وارداتنا . وسيكون في وسعنا بعد كهرية خزان أسوان والاعتماد على القوى التي تولدها في إدارة مصانع السماد توفير تلك النفقات الباهظة على الاقتصاد المصري .

٢ — استخراج المعادن — كالحديد الخام من مناطق أسوان الغنية والنوسفات والمنجنيز والكبريت والرصاص والزنك والنيكل والتصدير من مناطق التعدين بشواطئ البحر الأحمر وسيناء وغيرها .

٣ — صناعة المستحضرات الطبية — وقد سبقنا فلسطين التي تفتقر إلى ما تنتجه أرضنا الخصبة من الأعشاب والنباتات الطبية المتنوعة في ذلك المضمار — هذا بينما بغت وارداتنا من المستحضرات الطبية في سني ما قبل الحرب بنحو مليون جنيه سنوياً .

٤ — الصناعات الخشبية — وهي ميسورة وممكنة بالرغم من أن مصر لا تملك في الوقت الحالى غابات طبيعية لإنتاج الأخشاب ولكن زراعة تلك الغابات هينة . وهي فضلاً عما تحدثه من أثر محمود على المناخ تفيد في حماية بعض أراضي الدلتا من الزواجر الرملية وتزود البلاد بكمية عظيمة من المواد الأولية اللازمة لاقتصادها . ونذكر هنا أن مصر كانت تستورد قبل الحرب من ٢٥٠.٠٠٠ الى ٣٠٠.٠٠٠ طن من الأخشاب — ومن الصناعات التي تعتمد على الخشب صناعة السيولوز والمواد المقطرة من الخشب . وهذه كلها أو أغلبها عناصر ضرورية في صناعات الورق وكثير من الصناعات الكيماوية .

إن مصر تجمع عناصر التقدم الصناعى اللازمة ولكنها متواخية في هذا السبيل مشاكل صعبة بعد انتهاء هذه الحرب . فعليها أن تقدم على حلها بجرأة وذكاء وحسن تقدير . وهذه مهمة عظيمة شاقة ولكن ثمراتها تعبر كل مجهود وعناء . ويسرنا أن نرى الحكومة ساهرة من الآن على دراسة هذه المشاكل والاستعداد لها . فهي بناءً على تحقيق أهدافنا ملينين بالثقة في أنفسنا والتفاؤل بمهد مايكما المحبوب حفظه الله فإن لنا من تشجيعه خير كفيل بالنجاح .

على أمين يحى